

أحد البحوث العلمية بقسم بحوث التنظيم والتدريب الإرشادي المنشورة عام ٢٠١٢

متطلبات تطوير المجالس الزراعية الإستشارية فى بعض محافظات مصر

د/ محمود إسماعيل عثمان د/ هشام محمد محمد صالح

المجلة المصرية للبحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية، المجلد ٩٠، العدد الثانى، ٢٠١٢.

الأهداف:

إستهدف البحث دراسة الموقف الحالى للمجالس الزراعية الإستشارية، وتحديد متطلبات تطويرها فى بعض محافظات مصر من وجهة نظر الباحثين، وتحديد الفروق بين متوسطات درجات موافقة الباحثين على كل من المتطلبات الإدارية، والتنظيمية، والتشريعية لتطوير المجالس الزراعية الإستشارية، وكذلك تحديد الفروق بين متوسطات الدرجات الكلية لموافقات الباحثين على تلك المتطلبات وفقا لإختلاف المحافظات التى يتبعونها.

الطريقة البحثية:

جمعت بيانات البحث من خلال إختيار ثلاث محافظات هى: البحيرة، والشرقية، وسوهاج، ومنهم تم إختيار عينة عشوائية من المجالس الزراعية الإستشارية حيث بلغ قوامها ٢٢ مجلساً زراعياً، تمثل ٥٠% من إجمالى عدد المجالس الزراعية فى المحافظات الثلاث، وبلغ عدد الباحثين ١٥٢ عضواً، يمثلون قرابة ٢٣% من إجمالى عدد أعضاء شاملة المجالس الزراعية الإستشارية بالمحافظات الثلاث، إستخدمت إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات ميدانياً خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٠، واستخدم فى عرض البيانات وتحليلها إحصائياً كل من التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، والمتوسط النسبى، واختبار (ف) لعنوية الفروق بين المتوسطات.

النتائج: تبين ما يلى:

- تبين أن هناك العديد من المشكلات التى تتسبب فى عرقلة وعدم إكمال أداء المهام أو الواجبات أو الأنشطة الوظيفية للمجالس الزراعية الإستشارية بالشكل المطلوب كان من أهمها نقص مستلزمات الإنتاج الزراعى فى منافذ التوزيع، وضعف الموارد المالية، وعدم صرف بدل نقدى لأعضاء المجالس نظير حضور الإجتماعات الدورية، وعدم الإعتداد بالتوصيات المرفوعة من تلك المجالس، وضعف تدريب أعضائها إدارياً.

- الغالبية العظمى من الباحثين بنسبة قدرها ٩٢,١% لم يسبق لهم التدريب على أعمال ومهام وأنشطة المجالس الزراعية الإستشارية.

- هناك العديد من أسباب عدم إنتظام أعضاء المجالس الزراعية الإستشارية فى حضور إجتماعات المجالس كان من أهمها بدل الجلسات (٥ جنيهات) غير مجزى وأحياناً لا يتم صرفه، ووقت الإجتماعات للأعضاء وانشغالهم بمصالحهم الشخصية، وعدم إنتظام إجتماعات المجلس الشهرى وعدم إبلاغ سكرتير المجلس الأعضاء بمواعيدها.

- معظم الباحثين لم يطلعوا على قانون المجالس الزراعية الإستشارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ بنسبة قدرها ٩٤,٥%.